

Distr.: General
15 July 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مذكرة شفوية واردة من أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد) ومؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، تطلب فيها من البعثة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن تقدم "البيان الصادر عن اجتماع القمة الاستثنائي الثامن عشر لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الأنشطة المضطرب بها في السودان والصومال وإريتريا"، الذي عقد في أديس أبابا بإثيوبيا في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، إلى مكتب رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويسرني، في هذا الصدد، أن أحيل طيه البيان المذكور أعلاه ليتم تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توكيدا آليمو
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

تتقدم أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتحياتها إلى البعثة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لدى الأمم المتحدة بنيويورك، وتتشرف بأن تطلب منها التفضل بتقديم مذكرة الإحالة الشفوية المرفقة، والبيان ”الصادر عن اجتماع القمة الاستثنائي الثامن عشر لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لرؤساء الدول والحكومات بشأن الأنشطة المضطع بها في السودان والصومال وإريتريا“، الذي عقد في أديس أبابا بإثيوبيا في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، إلى مكتب رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

البيان الصادر عن اجتماع القمة الاستثنائي الثامن عشر لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الأنشطة المضطلع بها في السودان والصومال وإريتريا

أديس أبابا، ٤ تموز/يوليه ٢٠١١

عقدت جمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماع قمتها الاستثنائي الثامن عشر في أديس أبابا في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، برئاسة صاحب السعادة يليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وقد حضر اجتماع الجمعية كل من صاحب السعادة يوويري كاتجوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا؛ وصاحب السعادة عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان؛ وصاحب السعادة مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان والتابعة للهيئة؛ وصاحب السعادة الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال؛ وصاحب السعادة محمود علي يوسف، وزير خارجية جيبوتي؛ والمهندس محبوب م. معلم، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وصاحب السعادة تابو إمبيكي؛ وصاحب السعادة أبو بكر عبد السلام؛ وصاحب السعادة بيير بويويا من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ.

وقد نظرت الجمعية في التقدم المحرز بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والتطورات الراهنة في الصومال، والأنشطة الجارية في دولة إريتريا.

وقد تكلم أمام الجمعية كل من صاحب السعادة الرئيس مواي كيباكي، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان والتابعة للهيئة، والسفير هايليه منكير يوس، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالسودان، والسفير ديريك بلومبلي، رئيس مفوضية الرصد والتقييم التابعة لاتفاق السلام الشامل، والسفير أوغوستين ماهيجا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالصومال.

ومن ثم قام كل من صاحب السعادة عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، وصاحب السعادة سالفا كير مايارديت، النائب الأول لرئيس السودان، وصاحب السعادة تابو إمبيكي، رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بإحاطة الجمعية علماً بما تم تنفيذه من اتفاق السلام الشامل.

وتكلم أيضا أمام الجمعية صاحب السعادة إيراستوس موينشا، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما تلقت الجمعية آخر المعلومات بشأن الصومال من صاحب السعادة الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، ومن الأونورايل كيبوتو آراب كيروا، مُيسر الهيئة للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

كما أحيط اجتماع القمة علما بالمداولات التي أجراها مجلس الوزراء خلال جلسته المعقودة في مالابو في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأقر كلا التقرير والبيان الصادرين عن الاجتماع.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل

إن الجمعية،

١ - تعرب عن تقديرها للتوقيع الذي تم مؤخرا على الاتفاق المتعلق بالمبادئ السياسية والأمنية الذي سيمهد الطريق أمام التسوية النهائية في ولايتي جنوب كوردوفان والنيل الأزرق، ويرحب بذلك، كما تهنئ كلا الطرفين على توقيع الاتفاق المتعلق بإطار العمل العام في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتهيب بهما التقيد بهذين الاتفاقين ومتابعة التوسع فيهما دونما تأخير؛

٢ - تهنئ كلا من الرئيس عمر حسن البشير ونائبه الأول سلفا كير مايارديت على ضربهما مثلا يُحتذى في القيادة والشجاعة والالتزام بالسلام، كما تهنئ شعب السودان على تقريره مصيره الجماعي، وتدعو الدولتين الخلف إلى مواصلة العلاقات التعاونية وضمن قيام دولتين صالحتين للبقاء؛

٣ - تشيد بقوة بكل من عمر حسن البشير ونائبه الأول سلفا كير مايارديت لاتفاقهما على مواصلة الاتفاق الإطاري للمفاوضات بعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ من أجل تسوية جميع المسائل المعلقة استلهاما بروح اتفاق السلام الشامل؛

٤ - ترحب باتفاق كلا الطرفين على نشر القوات لضمان الاستقرار في آبييه والمناطق الحدودية الأخرى؛ ويثني كذلك على إثيوبيا لعرضها تقديم قوات ونقر نشر هذه القوات، وتعرب أيضا عن ترحيبها بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٩٠ (٢٠١١) الذي يأذن بهذا النشر، وتحث مجلس الأمن للأمم المتحدة على توفير جميع اللوجيستيات الضرورية للتمكن من نشر القوات بسرعة؛

٥ - تعرب عن تقديرها لأعمال الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ والرئيس تابو إمبيكي، والرئيس عبد السلام أبو بكر، والرئيس بيير بويويا، للجهود الدؤوبة التي بذلوها في سبيل التوصل إلى حل لجميع المسائل المعلقة عن طريق التفاوض؛

٦ - تعرب عن قلقها بشأن المسائل التي لم تحل بعد المتعلقة بالوضع النهائي لمنطقة آبييه، والمناطق الخمس المتنازع عليها على طول الحدود، والحاجة إلى ترتيبات واعتمادات مالية مؤقتة ورصد مخصصات من أجل الاستمرار في إنتاج النفط ونقله العابر، وتدعو الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ أن يواصل تعامله مع كلا الطرفين من أجل حل جميع هذه المسائل؛

٧ - تفوض رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدعم الاستمرار في المفاوضات وآلية التنفيذ الناشئة عن أي اتفاقات يتم التوصل إليها؛

٨ - تشني على مفوضية الرصد والتقييم التابعة لاتفاق السلام الشامل لاستمرارها في تقديم الدعم والالتزامها بمواصلة هذا الدعم في فترة ما بعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ ضمن إطار عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

٩ - تشير إلى بيانها المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وهيب بالاجتماع الدولي المحافظة على التزامه بدعم شعب السودان عن طريق التخفيف من ديونه، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع الجزاءات، وإرجاء لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وفقا للمادة ١٦ من النظام الأساسي لروما.

فيما يتعلق بالتطورات الراهنة في الصومال

إن الجمعية،

١ - ترحب بتوقيع اتفاق كمبالا وتحث جميع الأطراف على العمل نحو تنفيذه تنفيذا كاملا وذلك كجزء من برنامج أوسع للمصالحة ومد جسور الاتصال، وهيب بالأطراف في الاتفاق الأخذ، كعنصر لا يتجزأ من الاتفاق، باستراتيجية من أجل التنفيذ الفعال لمختلف الاتفاقات التي تم إبرامها بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والكيانات الأخرى الداعم للسلام الحقيقي والمصالحة الوطنية والراغبة فيهما؛

٢ - تشني على صاحب السعادة الرئيس يويري موسيفيني وشعب أوغندا وحكومتها كما تشني على الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتيسيره التوصل إلى اتفاق كمبالا؛

- ٣ - **تهيب** بالحكومة الاتحادية المؤقتة أن تنجز جميع المهام الانتقالية في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق كمبالا، كما تهيب بجميع الأطراف العمل بطريقة تعاونية لتحقيق هذا الغرض؛
- ٤ - **ترحب** بترشيح البرلمان رئيس وزراء جديد للحكومة الاتحادية المؤقتة في الصومال وإقراره هذا التعيين، كما **تدعو** إلى تشكيل الوزارة على جناح السرعة على النحو المنصوص عليه في اتفاق كمبالا؛
- ٥ - **تعرب** عن امتنانها للبلدين المساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أي أوغندا وبوروندي، للتضحيات التي يواصلان تقديمها في سبيل تعزيز قضية السلام والاستقرار في الصومال، وتهيب بهما أن يواصلوا دعمهما لقوات الحكومة الاتحادية المؤقتة بحيث يتم وضع مقديشو بكاملها تحت سيطرة القوات الحكومية، و**تحث** البلدان الأفريقية التي أعلنت عن تبرعها بقوات على أن تفعل ذلك فوراً؛
- ٦ - **تؤكد** دعوتها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يقدم الدعم إلى البعثة، بما في ذلك ما يمكن البعثة من القيام بمهامها، وأن يتخذ قراراً يفرض حصاراً على مناطق كيسمايو وبارافا وميركا والمعن وأن يفرض منطقة حظر طيران كما هو الحال في باليدوغل، N.50، وسيزالي وذلك بقصد قطع طرق التمويل بالنسبة للجماعات المتطرفة؛
- ٧ - **تهيب** بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي العاملين في الصومال الانتقال فوراً إلى مقديشو، وتعزيز تواجدهم البادي للعيان ودعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشكل ملموس بقصد توطيد السلام والاستقرار في المناطق والمقاطعات المحررة حديثاً؛
- ٨ - **تكرر** تأكيد قرارها السابق بشأن مركزية دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتؤكد من جديد ضرورة إرساء عملية الصومال في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتهيب بجميع الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل السلام في الصومال أن تقوم بذلك بالتشاور مع الهيئة وبموافقتها؛
- ٩ - **تعرب** عن التزامها بتقديم الدعم الكامل إلى المؤسسات الاتحادية المؤقتة، مالياً ومادياً على حد سواء، وذلك لتمكينها من إنجاز المهام المتبقية وبناء القدرة وتعزيز الإدارة المحلية، و**تهيب**، في هذا الصدد، بجميع الشركاء الدوليين أن يقدموا الدعم البشري والمالي اللازم لإنجاز هذه المهام؛

١٠ - تشير على رؤساء أركان الدفاع إلى أن يعقدوا على وجه السرعة اجتماعا لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن وتوطيد المكاسب التي تحققت بقصد تجنب أي انتكاسة في عملية الحفاظ على السلام؛

١١ - تصدر توجيهاً لتشكيل فرقة عمل وزارية تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقوم بوضع تدابير مشتركة لا بد من اتخاذها لتعزيز اليقظة بشأن تحركات أي عناصر أو أفراد متطرفين وأي موارد خاصة بهم وكذلك بشأن تحركات الذين يساعدون الإرهابيين في أعمالهم داخل المنطقة وعبرها؛

١٢ - تلاحظ بقلق شديد استمرار معاناة الشعب في الصومال، وبخاصة النساء والأطفال، بسبب الجفاف والجاعة الشديدين، وهيب بجميع المنظمات الدولية أن تقدم على وجه الاستعجال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين بقصد الحد من تدفق الناس إلى البلدان المجاورة كمهاجرين؛

١٣ - تتعهد بوضع إطار عمل لرؤساء الدول السابقين بقصد دعم السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، وذلك على غرار ما حدث في بوروندي.

فيما يتعلق بأنشطة دولة إريتريا

إن الجمعية،

١ - تدين بشدة أنشطة دولة إريتريا التي اشتركت بشكل فعال في زعزعة استقرار المنطقة عن طريق دعمها العناصر المتطرفة وغيرها من العناصر التخريبية؛

٢ - تهيب بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان إحجام النظام في أسمره عن أنشطة زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي؛

٣ - تهيب بالاتحاد الأفريقي وبمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تنفيذ الجزاءات القائمة تنفيذا كاملا وفرض جزاءات إضافية بشكل انتقائي على النظام الإريتري، وبخاصة على القطاعات الاقتصادية والتعدينية التي يعتمد عليها ذلك النظام، بما في ذلك الشتات الإريتري، فضلا عن ضمان الامتثال لقرارات الأمم المتحدة السابقة؛

٤ - ويهيب كذلك بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة توسيع ولاية فريق الرصد المعني بإريتريا والصومال.

وأخيراً، إن اجتماع القمة،

١ - يشير على الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يجيل هذا البيان رسمياً إلى مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

٢ - يقرر إبقاء جميع هذه المسائل قيد النظر.

حرر في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١